



مجلس النواب

الأمانة العامة

برقية دعوة

قرر معالي المحامي عبد الكريم الدغمي رئيس مجلس النواب دعوة المجلس للانعقاد في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٢/٣/٢٣ وذلك لمناقشة جدول أعمال الجلسة الخامسة عشر.

يرجى التفضل بالعلم والحضور في الموعد المحدد.

خالد الرويضان

أمين عام مجلس النواب بالوكالة

تاريخ الإرسال: / / ٢٠٢٢

نسخة / مكتب عطوفة الأمين العام

**الدورة العادية الأولى  
لمجلس النواب التاسع عشر**

**جدول أعمال الجلسة الخامسة عشر**

**المقرر عقدها في تمام  
الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء  
الواقع في ٢٠ / شعبان / ١٤٤٣ هجرية  
الموافق ٢٠٢٢/٣/٢٣ ميلادية**

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*

**الدورة العادية الأولى  
لمجلس النواب التاسع عشر**

**جدول أعمال الجلسة الخامسة عشر**

**المقرر عقدها في تمام  
الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء  
الواقع في ٢٠ / شعبان / ١٤٤٣ هجرية  
الموافق ٢٠٢٢/٣/٢٣ ميلادية**

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الإجازات والاعتذارات.

أ-

ب-

ج-

٣ - قرار لجنة الاقتصاد والاستثمار رقم (٣) تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٠  
والمتضمن مشروع قانون إلغاء قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع  
الصغيرة لسنة ٢٠٢١.

لجنة الاقتصاد والاستثمار  
للدورة العادية الأولى  
لمجلس النواب التاسع عشر

قرار رقم (٣)

=====

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار بنصابها القانوني اجتماعاً بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٠ برئاسة سعادة الدكتور خير أبو صعيлик رئيس اللجنة وبحضور مقررها سعادة السيد أيمن المدانات.

وبحضور أصحاب السعادة النواب أعضاء اللجنة:-

الدكتور هايل عياش ، عبد السلام الذيابات ، آمال الشقران والمهندس طلال النصور.

وحضر الاجتماع من الحكومة أصحاب العطفوة : مراقب عام الشركات، مدير عام البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.

وذلك لمناقشة مشروع قانون إلغاء قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لسنة ٢٠٢١ مع الأسباب الموجبة له .

وبعد دراسة مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها هذا.

الدكتور خير أبو صعيлик

خالد الرويضان

رئيس اللجنة الاقتصاد والاستثمار

أمين عام مجلس النواب بالوكالة

لجنة الاقتصاد والاستثمار  
الدورة العادية الأولى  
لمجلس النواب التاسع عشر

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢١

قانون إلغاء قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

المادة كما وردت في مشروع القانون	قرار اللجنة
المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون إلغاء قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لسنة ٢٠٢١) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة (١) : موافقة بعد تعديل ( ٢٠٢١ ) لتصبح (٢٠٢٢).



قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>المادة (١) : موافقة.</p>	<p>المادة (٢) : تعني كلمة (البنك) حيثما وردت في هذا القانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة المؤسس بمقتضى أحكام قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٣ .</p>
<p>المادة (٣) : أ-موافقة.</p>	<p>المادة (٣): أ- اعتبارا من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون، يلغى البنك وتستمر الشركة المساهمة الخاصة المسجلة لدى مراقب عام الشركات بمقتضى المادة (٥) من قانون البنك وتحفظ بشخصيتها الاعتبارية وتعتبر شركة مساهمة خاصة بالمعنى المقصود في قانون الشركات ومسجلة بمقتضى احكامه ويشار اليها حيثما وردت في هذا القانون بكلمة (الشركة).</p>
<p>ب-موافقة.</p>	<p>ب- تعتبر الشركة الخلف القانوني والواقعي للبنك، وتحل محله حلولا قانونياً وواقعياً في كل ما له من حقوق وما عليه من</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ج-موافقة.</p> <p>المادة (٤) :</p> <p>المطلع: موافقة.</p> <p>أ-موافقة.</p>	<p>التزامات بما في ذلك الالتزام بأداء حقوق الخزينة والضرائب المستحقة عليه إن وجدت .</p> <p>ج- يستمر العمل والالتزام بجميع العقود والتعهدات والتأمينات والاعمال والاجراءات التي كان البنك طرفا فيها قبل نفاذ هذا القانون والتي تمت وفقا لأحكام قانون البنك وأحكام التشريعات الأخرى ذات العلاقة .</p> <p>المادة (٤):</p> <p>على مجلس ادارة الشركة:-</p> <p>أ- اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفيق اوضاع الشركة وفقا لأحكام قانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وتعديل نظام الشركة الاساسي وعقد تأسيسها بإلغاء أي حكم من أحكامهما الخاصة المستمدة من قانون البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون قابلة للتمديد للمدة التي</p>



قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون
<p>ب-موافقة بعد شطب كلمة (الأصغر).</p>	<p>يحددها وزير الصناعة والتجارة والتموين .  ب- توفيق أوضاع الشركة وفقا لأحكام قانون البنك المركزي الأردني ونظام شركات التمويل الأصغر والتعليمات الصادرة بمقتضاه واستيفاء اي شروط ومتطلبات يفرضها البنك المركزي الأردني خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون قابلة للتمديد للمدة التي يحددها محافظ البنك المركزي الأردني .</p>
<p>المادة (٥) : موافقة.</p>	<p>المادة (٥): يلغى قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (المؤقت) رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٣، على ان يستمر العمل بالتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه الى ان تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها .</p>
<p>المادة (٦) : موافقة.</p>	<p>المادة (٦): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .</p>

## الاسباب الموجبة

### لمشروع قانون إلغاء قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

نظرا لوجود إطار قانوني وتنظيمي موحد لقطاع التمويل الأصغر في المملكة تحت مظلة البنك المركزي الأردني، ولإزالة التشوهات في هذا القطاع وتوحيد الأحكام القانونية الناظمة لعمله، وإلغاء البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة وتحويله الى شركة مساهمة خاصة تعمل وفقا لأحكام قانون الشركات وقانون البنك المركزي الأردني .

فقد تم وضع مشروع هذا القانون .

٤- انتخاب لجنة الصحة والبيئة سناً لأحكام المادة (٥٤) من النظام  
الداخلي لمجلس النواب.

٥- تعيين موعد وجدول أعمال الجلسة القادمة.

**خالد الرويضان**



**أمين عام مجلس النواب بالوكالة**

٥٩

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .  
نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان .  
نسخة/ معالي وزير .....  
نسخة/ عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .  
نسخة/ عطوفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية .  
نسخة/ مدير الأخبار - التلفزيون الأردني .